إخلاء مستشفيات المدينة الى النصف.. و٨٠٪ من الفنادق يشغلها الزوار الأجانب

تحسّن الوضع الأمني يدفع تسعة ملايين عراقي إلى زيارة الأربعين في كربلاء

مع تزايد اعداد زائري الاربعينية الى مدينة كربلاء بشكل غير مسبوق نتيجة التحسن الامني ونجاح زيارة العاشر من محرم، استنفرت الدوائر الامنية والصحية في كربلاء استنفرت بأقصى درجاتها، تحسباً لأي خرق امني. وبلغت اعداد المواكب الحسينية المسجلة رسمياً والتي ستشارك في أربعينية الإمام الحسين (ع) ثلاثة آلاف و٢٠٠ موكب بحسب مسؤول المواكب والهيئات الحسينية في العراق الشيخ عبد علي عبد الخالق الحميري، الذي أبلغ (المدى) ان عدد الزوار هذا العام قد يصل إلى تسعة ملايين زائر، معللاً ذلك بأن الزيارة بدأت بوقت مبكر وقبل عشرة أيام من موعدها، فضلا عن تحسن الوضع الأمني في المدينة وفي العراق عموما.

كربلاء/ المدى

وتابع الحميري: إن أكثر من ٧٥٠ ألف زائر يدخلون المدينة يومياً من عدة اتجاهات وقد يتضاعف هذا العدد في يوم الأربعينية، مشيرا إلى إن نجاح زيارة العاشر من محرم الحرام دفعت هذه الملايين إلى التوجه إلى كربلاء، معتبراً ان هذا الرقم، لم تصله كربلاء في السنوات السابقة حتى التي تلت سقوط النظام.

ومع توافد الاعداد الكبيرة من الزوار، اكتظت فنادق المحافظة حتى وصلت نسبة الحجز فيها خاصة للزوار الاجانب حتى يوم أمس الى ٨٠٪ بحسب رئيس لجنة السياحة الدينية في مجلس محافظة كربلاء الشيخ عبد الحسن الفراتي. واضاف الفراتي لـ (المدى) ان نسبة اعداد الزوار الايرانيين هم الأعلى إذ يدخل يوميا ألفا زائر على شكل وفود حسب الاتفاق العراقي الإيراني فيما يدخل بحدود ٣٠٠ زائر بشكل فردي. وتابع ان هناك زواراً من البحرين والسعودية والإمارات والكويت وقطر وعمان والأردن وتنزانيا واندونوسيا.

ويشير مراقبون في محافظة كربلاء الى انه برغم نجاح الاجراءات الامنية في زيارة العاشر من محرم، الا ان الجهات الصحية اتخذت اجراءات احترازية، هي الاوسع هذا العام.

ووضعت دائرة صحة كربلاء خطة طوارئ استعداداً لزيارة الأربعينية واستنفرت جميع كوادرها وإمكاناتها لتقديم الخدمات الطبية والعلاجية للزوار. وقال مدير عام صحة كربلاء الدكتور علاء حمودي بدير لـ (المدى) إن هذه الخطة تتضمن خدمات طبية وصحية ووقائية استثنائية كبيرة لملايين الزوار الذين سيفدون إلى المدينة مشياً على الإقدام، مشيرا إلى إن الدائرة جنّدت كل طاقاتها لخدمة الزائرين وهيأت مستشفياتها ومراكزها الصحية والمفارز الطبية.

وتابع بدير: ان هذا الاستعداد سبقه عقد مؤتمر حضره وزير الصحة ومحافظ كربلاء والمدراء العامون في مركز الوزارة ودوائر الصحة في بغداد والمحافظات ورئيس وأعضاء لجنة الصحة والبيئة في مجلس المحافظة ومدراء أقسام العمليات في المحافظات من اجل مناقشة وضع الآليات والخطوات العملية لدعم وإسناد الجهد الطبي لدائرة صحة كربلاء فضلاً عن مناقشة جميع الاستعدادات لمواجهة أي طارئ خلال الزيارة. وبين انه تم الإيعاز إلى المستشفيات المحافظة بوقف إجراء العمليات للحالات (الباردة) اعتبارا من الرابع عشر من صفر ولغاية انتهاء الزيارة واختصار دخول المرضى للحالات الطارئة فقط وإخلاء المستشفيات بنسبة ٥٠٪ وتهيئة ردهة الباطنية في مستشفى الحسين لاستقبال حالات التسمم ونصب الخيم التخصصية في المستشفيات القريبة لاستخدامها في محطات الإسعاف والإخلاء الطبي التي ستقام على الطرق الخارجية ومداخل المدينة وفي منطقة مابين الحرمين، مشيرا إلى انه ستتم مراقبة مياه الشرب والأغذية المقدمة للزوار من قبل المفارز الطبية.

ولفت مدير الصحة إلى انه تم الاتفاق مع دائرتي صحة بابل والنجف حول توزيع ملاكاتها وسيارات الإسعاف في الطرق المؤدية الى كربلاء عن طريق كربلاء. بابل وكربلاء. النجف إضافة إلى ما تقدمه وزارة الصحة من دعم في هذا المجال وخاصة مدخل كربلاء الشمالي من مدينة بغداد حتى منطقة عون مؤكداً في هذا الصدد ان وزارة الصحة وعدت بتذليل جميع العقبات التي ستصادف الجانب الصحي ومنها توفير الأدوية والمستلزمات الطبية والعلاجية، مؤكدا إن الدائرة هيأت ٥٠ سيارة إسعاف و٣٥ مفرزة طبية و٦ مستشفيات فضلا عن قيام المركز الرئيسي لنقل الدم بحملات التبرع بالدم خلال الفترة التي تسبق الزيارة من اجل جعل الرصيد في المصرف (٤٠٠) قنينة دم مفحوصة وجاهزة (عدا رصيد المستشفيات)

وتابع بدير: ان قسم الصيدلة وبالتنسيق مع الشركة العامة للأدوية والمستلزمات الطبية قام بتوفير الخزين من الأدوية خاصة المنقذة للحياة والمستلزمات الطبية الضرورية للإسعافات الأولية في جميع المؤسسات الصحية قبل اليوم العاشر من صفر، مبيناً إن مختبر الصحة العامة سيكون في حالة إنذار خلال الزيارة لغرض إجراء الفحوصات المختبرية على الأغذية والمشروبات في حالة الشك بها.

واشار مدير صحة كربلاء الى ان الدوام في جميع المستشفيات والمراكز الصحية والمفارز الطبية المشمولة بالخطة سيكون على مدى ٢٤ ساعة وبنسبة ٥٠٪ للكوادر الطبية والصحية والإدارية والخدمية كافة.

وفي اطار الاجراءات الامنية، قال قائد القوات البرية والمشرف على الخطة الأمنية في كربلاء الفريق الركن علي غيدان أن قوات إضافية ستصل من بغداد إلى كربلاء لإحكام ضبط الامن والنظام خلال زيارة اربعينية الإمام الحسين (ع). واضاف غيدان في مؤتمر صحفي ان الخطة تتضمن ٤٠ ألف عنصر من قوات الجيش والشرطة على ١١ قاطعاً بمحافظة كربلاء فضلا عن عشرة آلاف عنصر آخرين من قوات التدخل السريع والطوارئ مزودين بجميع التجهيزات موزعين على عشرة مواقع استراتيجية في المدينة مع ثلاثة افواج لمكافحة الشغب زودت بالغازات المسيلة للدموع والعصي الكهربائية فضلا عن وجود ٧٥٠ من القناصين فوق الأبنية المرتفعة وسط المدينة ونشر ألف شرطية في مداخل المدينة وخارجها لتفتيش النساء.

خطة أمريكية لانسحاب تدريجي من بغداد

بغداد/نصير العوام

اعلن نائب القائد العام للقوات متعددة الجنسية في بغداد العميد مايك ميلانو عن نوايا لخفض عديد القوات الامريكية في بغداد خلال العام الجاري من دون تحديد رقم محدد او جدول زمني للانسحاب. وقال ميلانو في مؤتمر صحفي عقده في بغداد امس السبت :" وضعنا خطة لسحب القوات بشكل تدريجي مع تحسن الوضع الامني وزيادة قابليات القوات العراقية ". واضاف :"ان القوات العراقية شبه جاهزة لتولي المسؤولية في بغداد وان ١٢ الف متطوع لقوات الشرطة سيتم نشرهم في العاصمة خلال هذا العام من بينهم افراد قوات الصحوة ". مبيناً انه "تم دمج ٢٣٩٥ من افراد الصحوة في قوات الشرطة خلال الايام الماضية".

واكد نائب القائد العام للقوات متعددة الجنسية:" ان القوات متعددة الجنسيةوالقوات العراقية ستواصل مطاردتها لعناصر تنظيم القاعدة والمجموعات الخاصة واستطاعت خلال الاسابيع الماضية من القاء القبض على ١٧٨ من عناصر القاعدة و١٧٠ من أفراد المجموعات الخاصة ". واضاف :"أن اعمال العنف في بغداد انخفضت خلال الاشهر الستة الماضية بنسبة ٧٨٪ فيما انخفضت عمليات القتل بنسبة ٩٣ ٪ والجريمة المنظمة بنسبة ٨٥٪ ، ورحب ميلانو بقرار السيد مقتدى الصدر بتجميد نشاط جيش المهدي ، وقال"نحن لن نستهدف افراد جيش المهدي طالما أننا ملتزمون بقرار التجميد.. لكننا سنستهدف من لايلتزم بقرار التجميد ".

مع بدء الخطة الأمنية

حرب العقارات تستعر في الموصل

الموصل/ المدى

الإجراءات المتخذة من الأجهزة الأمنية في مدينة الموصل، بوضع مفارز ثابتة في الشوارع الرئيسية،ومداخل الجسور،واتخاذ مواقع على تلال المدينة القديمة،والتصريحات التي تطلقها غرفة عمليات نينوى بين الحين والآخر،عن اقتراب تنفيذ خطة أمنية حاسمة في الموصل،كل هذه الأمور جعلت المواطنين يعتقدون أن استعادة المدينة أمنها ليس أمراً مستحيلاً،وحفزتهم على البدء في حديث جدي حول تصرفاتهم القانونية الفعلية المتوقفة منذ اعوام،بعد أن قايضوا اغلب حقوقهم كمواطنين بأمن لم يتوصلوا إليه ولا حتى في بيوتهم.

حق الملكية العقارية،واحد من هذه الحقوق التي عطلتها سوء الأوضاع الأمنية،خصوصا في الجزء الأيسر من مدينة الموصل،حيث امتنعت دائرة التسجيل العقاري هناك والتي تسمى(طابو الزهور)عن ترويج معاملات نقل الملكية في اثر تهديدات تلقاها موظفوها من مجهولين حذرتهم من ذلك،وبعد شكاوى تقدم بها عدد كبير من المواطنين إلى مجلس المحافظة في عام ٢٠٠٥،اصدر الأخير،قراراً يسمح لدائرة التسجيل العقاري بفرعيه الأيمن والأيسر،بتسجيل الأراضي والعقارات بأسماء أصحابها ممن ولدوا وتسجلوا في الموصل حصريا بغض النظر عن انتماءاتهم العرقية والاثنية.وبعد يوم من تطبيق هذا القرار،تلقى طابو الزهور في الساحل الأيسر تهديداً من مسلحين،فاضطر الموظفون الى وضع قرار مجلس المحافظة،في أدراج مكاتبهم،واكتفوا بصرف صور قيود العقارات،والمرتسمات،وبقيت الآلاف من معاملات نقل الملكية تنتظر خلف شبابيك الشعب الثلاث في الدائرة،التي سرعان ما بدأت تفقد موظفيها واحداً تلو الآخر،فتعرض احد معاوني المدير الى عملية خطف،فأجبر عدد من زملائه على ترك الوظيفة والبحث عن مكان آمن يقيمون فيه،ثم اغتيل مدير الدائرة درواز نذير بالقرب من منزله في حي الشفاء،ولحقت به بعد فترة وجيزة موظفة أخرى،لتقفل الدائرة أبوابها نهائيا،بانتظار ما ستسفر عنه الأوضاع الأمنية المتردية.

وأخيرا أصدر مجلس محافظة نينوى قبل أيام قراراً يقضي (بتمليك كل مكونات سكنة مدينة الموصل بغض النظر عن الانتماءات الأخرى العرقية والطائفية)وهو ما يشبه القرار الذي كان قد اتخذه المجلس السابق،لكن وجه الاختلاف أن هذا القرار يأتي في وقت عزمت فيه الحكومة المركزية في بغداد،وعلى لسان رئيسها نوري المالكي،على اعادة الأمن والاستقرار في نينوى.

موظف في طابو الزهور،طلب عدم الكشف عن اسمه، أفاد بأن اجتماعاً في مجلس محافظة نينوى جرى في شهر شباط الحالي،لتدارس امكانية ترويج معاملات نقل الملكية في الساحل الايسر لمدينة الموصل،وقال الموظف:اعتقد ان الدائرة ستزاول اعمالها الاعتيادية في الاول من آذار القادم.

وبشأن السبب في تعطيل عمل دائرة التسجيل العقاري في ذلك الشطر من المدينة قال الموظف:كان هناك قرار قد اتخذه النظام السابق بمنع نقل الملكية العقارية لغير فئة معينة،وذلك لأسباب تتعلق بالنسبة السكانية على ما يبدو،وبعد الاحتلال الأمريكي للعراق،دارت احاديث بين الناس في ان هناك جهات أجنبية ومعها أخرى محلية،تخطط لشراء عقارات وأراض، بأعداد ومساحات كبيرة،في الساحل الأيسر من مدينة الموصل بهدف تغليب وجود فئة على حساب أخرى تمهيدا للاستحواذ على جزء كبير من مساحة المدينة،هذا الأمر وحسب معلومات تلقيناها،دفع جهات مسلحة باتجاه منع التسجيل العقاري من مزاولة عملها للوقوف بوجه هذا المخطط،مع العلم ان التعليمات المتوفرة في الدائرة تقرر تسجيل الملكية باسم العراقي من سكنة مدينة الموصل حصراً،وهذا يعني ان لا احد من خارج المدينة يمكنه التملك داخلها.وأضاف موظف التسجيل العقاري:بخلاف الساحل الأيمن،فأن الساحل الأيسر يسكنه مواطنون من مختلف الأعراق والقوميات والديانات،فهناك العربي والكردي والتركماني والشبكي من المسلمين،وهناك ايضا مسيحيون ويزيديون.ومن الطبيعي للسكان في أي مكان ان تنشأ بينهم معاملات بيع للعقارات،ولكن ومنذ خمسة أعوام الجميع يلجأ إلى نقل الملكية في المحاكم،بدلا من التسجيل العقاري،أرجو ان يتوصل الجميع إلى حل لهذه المشكلة،واجد ان السماح بترويج معاملة نقل الملكية لمن كان مسقط رأسه في مدينة الموصل،أيا كانت قوميته أو ديانته،هو الحل الأمثل،حتى وان كان مؤقتاً.

المحامي المتخصص بالعقارات(محمد ح) قال:اقتصرت إجراءات البيع والشراء في الأشهر الأولى بعد أحداث نيسان من عام ٢٠٠٣،بين الطرفين البائع والمشتري،على عقود ينظمها محامون أو مكاتب العقارات،بانتظار ان يعاود التسجيل العقاري مهامه،غير ان الانتظار طال،خصوصا فيما يتعلق بطابو الزهور في الساحل الأيسر،فلجأ المتبايعون لتثبيت الحقوق،أمام محاكم البداءة التي قامت عوضا عن التسجيل العقاري في طابو الزهور بإصدار قرارات تمليك للدور والمشاريع،التي تستلزم الإنشاء والإشغال،وخلال السنوات الخمس الماضية،أصدرت تلك المحاكم المئات من هذه القرارات،وجميعها ينتظر التنفيذ،ومع انها ناقلة للحقوق بشكل قطعي،لكن المواطن يريد ان يجد اسمه مالكا للعقار في صورة القيد(السند)،واعتقد ان قرار مجلس المحافظة الاخير،لن ينفذ هو الآخر،وسيكون مصيره نفس مصير القرار الذي كان المجلس السابق قد اصدره قبل أعوام،في الأقل خلال المرحلة الحالية،وذلك لأن التوتر الأمني قائم،ولا يمكن لأي موظف ان يغامر بتنفيذ القرار،ليعرض نفسه في اليوم التالي للخطر.

المواطن سمير الياس زكي،قابلناه بالقرب من طابو الزهور،قال:اسمع على الدوام ان الطابو تنقل الملكية،ولقد رأيت بعيني سندات محولة الملكية فيها بتواريخ حديثة،ولأناس اعرفهم،ولكنني عندما أراجع الدائرة هنا،يقولون بأنني واهم وان كل إجراءات نقل الملكية متوقفة منذ سنوات،لدي دار كنت قد اشتريتها من شخص مريض حاليا،واخشى على حقوقي في الملك ان تضيع،و لا اعرف اين الحقيقة.مواطن آخر قال لنا:عدد من مكاتب العقارات في الجانب الأيسر تؤمن نقل الملكية رسميا في الطابو،مقابل اجور كبيرة جدا تصل الى مليوني دينار لدار السكن،وهذا ما يفسر استمرار مكاتب العقارات بالعمل،بالرغم من أن الحديث المعلن هو ان دائرة التسجيل العقاري في الساحل الأيسر،لا تنقل ملكية العقارات.

محامون يتّهمون الجيش البريطاني بإعدام وتعذيب ٢٠ عراقياً في ميسان

لندن/CNN

في قضية هي أخطر ما وجه الى الجيش البريطاني في العراق منذ عام ٢٠٠٣ ، تقدمت مجموعة من المحامين البريطانيين بوثائق ومستندات الجمعة تحمل اتهامات صريحة للقوات البريطانية بتعذيب وإعدام ٢٠ عراقياً عام ٢٠٠٤، بعد معركة مسلحة في قضية قال الخبراء إنها أخطر ما وجه إلى القوات البريطانية منذ انطلاق مهمتها في العراق عام ٢٠٠٣ .

وأكد المحامون أنهم يمتلكون صور فيديو لجثث القتلى وشهادات ووثائق تثبت صحة ما يذهبون إليه، مطالباً بتشكيل لجنة عامة للتحقيق في القضية، في حين نفى الجيش البريطاني بشدة هذه الاتهامات، وقال إن القتلى كانوا من بين مجموعة مسلحة وقد سقطوا في مواجهات مباشرة.

وقال أحد المحامين الذين تقدموا بالوثائق إلى المحكمة العليا البريطانية، وكالة عن خمسة عراقيين قالوا إنهم نجوا من عملية القتل واحتجزوا في معسكر "أبو ناجي" الذي تديره القوات البريطانية، إنه يؤيد وجهة نظر موكليه حيال الدعوى.

وأضاف المحامي الذي يدعى مارتن دي، "نعتقد أن الادعاء بأن الجيش البريطاني مسؤول عن تعذيب وقتل ٢٠ عراقياً قد يكون صحيحاً."

وقد طلب المحامون من المحكمة العليا فتح تحقيق في الحادث الذي وقع في ١٤ أيار ٢٠٠٤ في بلدة "المجر الكبير" بمحافظة ميسان.

ويقول المدعون الخمسة أنهم عمال أبرياء علقوا وسط النيران خلال المعركة وفقاً لأسوشيتد برس.

أما وزارة الدفاع البريطانية فتؤكد أن جنودها تعرضوا لهجوم في المنطقة ما دفعهم للرد فنشبت معركة قاسية، انتهت بجرح ثلاثة جنود بريطانيين.

وقد منحت لندن عدداً ممن شاركوا في المعركة أوسمة شرف لأدائهم العسكري، علماً أن المواجهات شملت معارك بالسلاح الأبيض هي الأولى للجيش البريطاني منذ عقدين تقريباً.

ويقول العراقيون الخمسة إنهم كانوا يسمعون صراخ الأسرى وعمليات خنقهم وتعذيبهم وإعدامهم في معسكر "أبوناجي،" وأنهم تعرضوا شخصياً للضرب وعصب الأعين.

ويقول احدهم واسمه، حسين فضل عباس، في شهادته: "لقد سمعت صوتاً مرعباً لشخص يتعرض للخنق، وسمعت بعد ذلك صوت إطلاق الرصاص.. أنا على ثقة تامة بأنني سمعت طلقات نارية تطلق من مسافات قريبة على عدد من العراقيين."

ويقول آخر يدعى عطية سيد عبدالرضا: "أعتقد أن هناك من تعرض للقتل.. لم أسمع في حياتي صوتاً مثل الذي سمعته آنذاك."

ويملك المحامون أيضاً تقارير من أطباء عراقيين تشير إلى تعرض بعض الجثث للتعذيب، إلى جانب صور فيديو لجثث بوجوه مغطاة بالدماء.